

الأمن الخليجي والحرب الأميركية-الإيرانية

الجغرافيا السياسية للشرق: جزيرة إبستين نموذجًا

ألمانيا.. من القوة المدنية
إلى إعادة التسلح

التفسير متعدد المستويات
لتسييس الاستخبارات

ترامب والحركة المحافظة
في الولايات المتحدة



للدراستات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة الثامنة - العدد 31 - أغسطس/آب 2026

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكّي

مدير التحرير

محمد عبد العاطي

هيئة التحرير

د. عز الدين عبد المولى

د. العنود أحمد آل ثاني

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجبي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقيّة

د. الحاج محمد الناسك

يارا النجار

المراجعة اللغوية

إسلام عبد التواب

الإخراج الفني

أعل الشيخ أحمد معلوم



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آراء الباحثين والكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تنبناها المجلة
أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هاتف: 40158384 (+974)

فاكس: 44831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

فرضية القرب: نحو تفسير متعدد المستويات لتسييس الاستخبارات

The Proximity Hypothesis: Toward a Multi-Level Explanation of the Politicization of Intelligence

محمد الزين محمد أحمد إبراهيم – Mohamed Elzein Mohamed Ahmed Ibrahim *

ملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية تسييس الاستخبارات، وهي من القضايا المركزية في أدبيات الدراسات الاستخباراتية وصنع القرار. وتنطلق من ملاحظة أن معظم التفسيرات التقليدية ركزت على التدخل السياسي المباشر في عمل أجهزة الاستخبارات، في حين أن أنماط التأثير بين المحلل وصانع القرار أكثر تعقيداً وتنوعاً مما تفترضه هذه المقاربات. ومن ثم، تسعى الدراسة إلى إعادة تفسير ظاهرة التسييس من خلال ما تسميه "فرضية القرب"، التي تنظر إلى العلاقة بين المحلل وصانع القرار بوصفها متغيراً أساسياً يؤثر في طبيعة إنتاج المعرفة الاستخباراتية.

تعتمد الدراسة مقاربة نظرية تحليلية تقوم على مراجعة الأدبيات الرئيسية في حقل الاستخبارات والعلاقة بين التحليل والسياسة، وإعادة تنظيمها ضمن إطار تفسيري موحد. وفي هذا السياق، تميز بين أربعة أنماط للتسييس، هي: التسييس الصلب المرتبط بالتدخل المباشر، والتسييس الناعم القائم على التكيف الاستباقي والاستخدام الانتقائي للمعلومات، والتسييس البنيوي المرتبط بتصميم المؤسسة وآليات عملها، والتسييس الإدراكي الناتج عن تقارب الأطر الذهنية والثقافة التنظيمية بين المحللين وصانعي القرار.

وتخلص الدراسة إلى أن التسييس لا يمثل ظاهرة واحدة أو نتيجة حتمية للضغط السياسي، بل يتخذ أشكالاً متعددة تتدرج تبعاً لدرجة القرب البنيوي والوظيفي والشخصي والإدراكي بين الطرفين. كما تبين أن القرب ليس عاملاً سلبياً بالضرورة، وأن الاستقلال التحليلي لا يتحقق من خلال العزلة المؤسسية الكاملة بل من خلال إيجاد توازن مهني يسمح بالتفاعل مع صانع القرار مع الحفاظ على القدرة النقدية واستقلال التقدير. وبهذا تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً يساعد على فهم العلاقة بين الاستخبارات والسلطة بصورة أكثر دقة، ويفسر

* د. محمد الزين محمد أحمد إبراهيم، أستاذ مشارك، (عميد ركن متقاعد)، باحث في دراسات الاستخبارات بأكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، وكلية أحمد بن محمد العسكرية، قطر.

Mohamed Elzin Mohamed Ahmed Ibrahim, Associate Professor, Brigadier General (Ret.), Researcher in Intelligence Studies, Joaan Bin Jassim Academy for Defense Studies, Ahmed Bin Mohammed Military College, Qatar.

كيف تتشكل أنماط التسييس المختلفة داخل البيئات المؤسسية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: تسييس الاستخبارات، فرضية القرب، التحليل الاستخباراتي، صنع القرار، الاستقلال التحليلي، التسييس البنيوي، التسييس الإدراكي.

Abstract

This study examines the politicisation of intelligence, one of the central issues in intelligence studies and decision-making literature. It starts from the observation that conventional explanations have largely focused on direct political interference in intelligence work, while the interactions between intelligence analysts and decision-makers are often more complex and multifaceted than these explanations suggest. The study therefore seeks to reinterpret the phenomenon of intelligence politicisation through what it terms the “proximity hypothesis”, which views the relationship between analysts and decision-makers as a key variable shaping the production of intelligence knowledge.

The study adopts a theoretical and analytical approach based on a critical review of the major literature on intelligence and the intelligence–policy relationship, reorganising it within a unified explanatory framework. In this context, it identifies four principal forms of politicisation: hard politicisation, associated with direct interference; soft politicisation, based on anticipatory adaptation and the selective use of information; structural politicisation, linked to institutional design and organisational processes; and cognitive politicisation, resulting from the convergence of mental frameworks and organisational cultures shared by analysts and decision-makers.

The study argues that politicisation is neither a single phenomenon nor an inevitable consequence of political pressure. Rather, it takes multiple forms that vary according to the degree of structural, functional, personal and cognitive proximity between analysts and decision-makers. The findings further suggest that proximity is not inherently detrimental and that analytical independence cannot be achieved through complete institutional separation. Instead, it depends on maintaining a professional balance that enables interaction with decision-makers while preserving critical judgment and independent assessment. By doing so, the study offers an analytical framework for understanding the relationship between intelligence and political authority and explains how different forms of politicisation emerge within contemporary institutional environments.

Keywords: intelligence politicisation, proximity hypothesis, intelligence analysis, decision-making, analytical independence, structural politicisation, cognitive politicisation.

مقدمة

يُعد تسييس الاستخبارات من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في دراسات الاستخبارات المعاصرة، ليس فقط لارتباطه بإخفاقات إستراتيجية كبرى هزّت الثقة في التقدير الاستخباري، بل لأنه يكشف عن توتر بنيوي عميق بين منطق إنتاج المعرفة ومنطق ممارسة السلطة. فعلى امتداد الأدبيات الغربية، ولاسيما في السياق الأمريكي^{*}، جرى التعامل مع التسييس بوصفه انحرافاً طارئاً في العملية التحليلية ينتج إما عن ضغوط مباشرة يمارسها صانع القرار السياسي على المحلل، أو عن خلل أخلاقي أو مهني داخل مجتمع الاستخبارات ذاته.

غير أن هذا التفسير، على الرغم من أهميته في توصيف بعض الحالات التاريخية، يظل قاصراً عن تفسير الطابع البنيوي والمتكرر لظاهرة التسييس، ولاسيما في الحالات التي لا يظهر فيها تدخل سياسي مباشر أو توجيه صريح لعملية التحليل. فالتجربة التاريخية تشير إلى أن التسييس قد يحدث حتى في المؤسسات التي تتمتع بدرجة عالية من المهنية التنظيمية والاستقلال الشكلي؛ الأمر الذي يطرح تساؤلاً أعمق حول طبيعة العلاقة المؤسسية بين التحليل الاستخباري وصناعة القرار السياسي.

لقد انشغلت الأدبيات الكلاسيكية، منذ أعمال شيرمان كينت (Sherman Kent)، بالسؤال حول "المسافة المناسبة" بين التحليل وصنع القرار، معتبرة أن الحفاظ على قدر من الفصل المؤسسي شرط لضمان الموضوعية. وفي المقابل، جادلت اتجاهات لاحقة بأن الانفصال المفرط يفضي إلى إنتاج استخبارات غير ذات صلة بالسياسات العامة، بما يفرغها من فاعليتها الوظيفية. وبين هذين الاتجاهين، ظل النقاش يدور في إطار معياري يوازن بين "القرب والاستقلال"، دون أن يُصاغ هذا المتغير ذاته

* تركز هذه الدراسة على تطوير إطار نظري عام لتفسير العلاقة بين القرب المؤسسي بين الاستخبارات وصانع القرار واحتمالات تسييس التحليل الاستخباري دون الاقتصار على حالة وطنية بعينها. ومن ثم فإن الإشارة إلى السياق الأمريكي هنا تأتي بوصفه الحقل الأكثر حضوراً في الأدبيات الأكاديمية حول تسييس الاستخبارات وليس بوصفه موضوع الدراسة حصراً. ويمكن للدراسات اللاحقة اختبار الفرضية المقترحة من خلال تطبيقات مقارنة على حالات تاريخية محددة، مثل التقديرات الاستخباراتية الأميركية بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق عام 2003، أو الإخفاق الاستخباري الإسرائيلي في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، أو تقديرات الحرب الباردة المتعلقة بقدرات الاتحاد السوفيتي.

-أي درجة القرب البنيوي والوظيفي- بوصفه متغيراً تفسيريّاً يمكن من خلاله فهم أنماط التسييس المختلفة.

تكشف هذه الإشكالية عن فجوة نظرية واضحة في الأدبيات؛ فبينما ركزت بعض المقاربات على التسييس بوصفه نتيجة ضغط سياسي مباشر، ودفعت أخرى نحو تعزيز الفصل المؤسسي بوصفه ضمانة معيارية، لم يُبلور إطار يربط بصورة منهجية بين البنية المؤسسية للعلاقة ومستوى الوصول إلى مركز السلطة وأنماط التسييس الممكنة. وبذلك بقي التسييس يُفهم غالباً بوصفه حدثاً منفصلاً أو إخفاً ظرفياً لا ظاهرةً تندرج احتمالاتها تبعاً لطبيعة العلاقة بين المعرفة والسلطة.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن تسييس الاستخبارات لا يُختزل في الضغط السياسي المباشر بل يتأثر بدرجة القرب البنيوي والوظيفي بين المحلل ومركز القرار؛ فكلما ازداد هذا القرب تزايدت احتمالات نشوء أنماط من التسييس الناعم أو الإدراكي، حتى في غياب توجيه صريح، في حين أن الاستقلال المؤسسي لا يلغي التسييس بل قد يعيد إنتاجه في صور معرفية مختلفة. وعليه، يتمثل السؤال المركزي الذي يحكم هذا البحث في: كيف تؤثر درجة القرب البنيوي بين الاستخبارات والسلطة في تشكيل أنماط التسييس المختلفة؟ وما حدود الاستقلال التحليلي الممكن داخل بيئة سياسية بطبيعتها؟

لا يسعى هذا البحث إلى الدفاع عن أحد النموذجين -القرب أو الاستقلال- بقدر ما يهدف إلى بناء إطار تفسيري يعيد تنظيم الأدبيات القائمة عبر تحويل القرب من توصية معيارية إلى متغير سببي. وبهذا المعنى، يتمثل إسهام الدراسة في تطوير نموذج تحليلي يدمج البعد المؤسسي بالبعد الإدراكي، ويقرأ أنماط التسييس بوصفها نتائج محتملة لتفاعل درجة القرب مع مستوى الاستقلال التحليلي لا بوصفها انحرافات فردية أو أخطاء ظرفية. كما يهدف البحث إلى توسيع النقاش النظري من مستوى الأخلاقيات المهنية إلى مستوى تصميم العلاقة المؤسسية ذاتها بما يسمح بفهم أعمق لشروط إنتاج المعرفة الاستخبارية داخل بيئة السلطة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تنقل النقاش من جدل ثنائي حول "القرب مقابل الاستقلال" إلى تحليل بنيوي لتشكل العلاقة نفسها، وهو انتقال ذو دلالة، خاصة في البيئات المؤسسية التي تتسم بضعف الضوابط أو بتداخل الأدوار بين

التحليل والقرار. فمن خلال إعادة تأطير الإشكالية، لا يعود السؤال: هل حدث التسييس؟ بل يصبح: كيف صُمِّمت العلاقة بما يسمح بحدوثه أو يحد منه؟

يعتمد هذا البحث منهجاً تحليلياً-نظرياً يقوم على إعادة تركيب الأدبيات المقارنة في دراسات الاستخبارات، وبناء إطار مفاهيمي يربط بين متغيري القرب البنيوي والاستقلال التحليلي وأنماط التسييس، دون اختبار تجريبي لحالة بعينها، وذلك بغرض تطوير نموذج تفسيري قابل للتطبيق في سياقات متعددة.

وعليه، تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور. يستعرض المحور الأول مراجعة الأدبيات النظرية ويعالج إشكالية تعريف التسييس. أما المحور الثاني فيعرض الإطار المفاهيمي المنظم لمتغيرات الدراسة. ويطور المحور الثالث فرضية القرب بوصفها إطاراً نظرياً ونموذجاً تفسيرياً لظاهرة التسييس. في حين يركز المحور الرابع على تحليل أنماط التسييس الاستخباراتي وفق فرضية القرب، ويخصص المحور الخامس لمناقشة نظرية تعيد ضبط العلاقة بين القرب والاستقلال في ضوء النتائج التحليلية.

أولاً: الأدبيات النظرية وإشكالية تعريف التسييس

تُظهر مراجعة الأدبيات أن مفهوم "تسييس الاستخبارات" (Intelligence Politicization) لم يتبلور في إطار نظري واحد متماسك بل تَشَكَّل عبر مسارات تحليلية متعددة، أفرزت تعريفات متباينة تتراوح بين الفهم الضيق المرتبط بالضغط السياسي المباشر والفهم الأوسع الذي يدمج الأبعاد البنيوية والإدراكية والمعرفية في تفسير الظاهرة. وعليه، فإن إعادة تنظيم الأدبيات لا تعني استعراضها تراكمياً بل إعادة تركيبها ضمن محاور تفسيرية تكشف عن منطقتها الداخلي، وتوضح حدودها التحليلية، وتمهد للكشف عن الفجوة النظرية التي يتأسس عليها هذا البحث.

انطلقت الأدبيات المبكرة من مفهوم معياري يرى في التسييس انحرافاً عن الموضوعية التحليلية، يحدث حين يتدخل صانع القرار في صياغة التقدير الاستخباري أو يفرض عليه نتيجة مسبقة. في هذا السياق، يعرف ريتشارد بيتس (Richard Betts) التسييس بأنه إخضاع التحليل لضغوط سياسية مباشرة تُفَرِّغ الاستخبارات من استقلالها المهني، مؤكداً أن الخطر لا يكمن فقط في الخطأ التحليلي بل في "تكيف النتائج لتلائم التفضيلات السياسية"⁽¹⁾. ويعكس هذا التصور ما يمكن تسميته بالتسييس الصلب؛ حيث يكون الضغط ظاهراً، مقصوداً، وممارساً من أعلى هرم السلطة.

غير أن تطور النقاش النظري كشف عن نمط أكثر تعقيداً، يتمثل فيما اصطلح عليه بالتسييس الناعم؛ حيث لا يُمارَس الضغط بصورة مباشرة بل ينشأ من إدراك المحلل لتوقعات القيادة السياسية، فيُعيد صياغة تقديراته استباقياً حفاظاً على القرب الوظيفي أو النفوذ المؤسسي. ويشير جوشوا روفنر (Joshua Rovner) إلى أن التسييس قد يحدث دون أوامر صريحة، نتيجة "توقعات ضمنية" تحكم علاقة المحلل بصانع القرار(2). هنا يتحول التسييس من فعل قسري إلى عملية تكيف تدريجي. كما توسّعت الأدبيات لتضمين البعد المعرفي، حيث لا يكون التسييس ناتجاً عن إرادة سياسية فقط بل عن انحيازات إدراكية مشتركة بين التحليل والقرار. ويؤكد روبرت جيرفيس (Robert Jervis) أن صانعي القرار والمحللين يتقاسمون أحياناً أطراً ذهنية مسبقة تجعل بعض الفرضيات أكثر قابلية للتصديق من غيرها(3). ويتقاطع ذلك مع ما طرحه ريتشارد جي هيوبر الابن (Richard J. Heuer Jr.) حول أثر الانحيازات المعرفية في تشكيل التقدير الاستخباري حتى في غياب أي ضغط سياسي مباشر(4). بذلك يتسع المفهوم ليشمل التلاعب المتعمد، والتكيف الاستباقي، والانحراف الإدراكي البنيوي.

المدرسة الكلاسيكية: الفصل المؤسسي والتسييس

في مواجهة مخاطر التسييس، تبنت المدرسة الكلاسيكية للفصل المؤسسي ما يمكن تسميته بمقاربة "المسافة الفاصلة" (Arm's-length approach)، والتي ترى أن الحل يكمن في تعزيز الفصل المؤسسي والمهني بين التحليل والقرار(5). ووفقاً لهذا الاتجاه، كلما زادت المسافة التنظيمية والإجرائية بين الطرفين تقلصت احتمالات الضغط أو التكيف السياسي.

تنطلق هذه المقاربة من افتراض معياري مفاده أن الاستخبارات يجب أن تُنتج معرفة موضوعية مستقلة، وأن أي اقتراب مفرط من السلطة التنفيذية يهدد حيادها. وقد تعزز هذا الاتجاه عقب أزمات إستراتيجية كبرى، مثل إخفاق الاستخبارات الإسرائيلية في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، أو تقديرات أسلحة الدمار الشامل الأميركية قبل حرب العراق 2003، حيث أُرجعت الأخطاء التحليلية جزئياً إلى ضعف الاستقلال المؤسسي أو تدخل الاعتبارات السياسية في صياغة التقديرات. وتفترض هذه

المدرسة أن الفصل البنيوي - من خلال ضوابط تنظيمية، وآليات مراجعة مستقلة، وتعدد مستويات التدقيق - يمثل الضامن الأساسي للنزاهة التحليلية (6).

غير أن هذه المقاربة، رغم قوتها المعيارية، تعاني من اختزال العلاقة بين القرب والتسييس في علاقة خطية مباشرة، متجاهلة أن العزلة المفردة قد تؤدي بدورها إلى ضعف الصلة بالقرار، وإنتاج معرفة غير ذات صلة أو غير قابلة للتوظيف السياسي.

المدرسة الواقعية: التفاعل والقرب المؤسسي

على النقيض من المدرسة الكلاسيكية التي ترى في الفصل المؤسسي حلاً لمخاطر التسييس، ترى المدرسة الواقعية أن الاستخبارات لا يمكن أن تكون فعالة إستراتيجيًا إذا كانت معزولة عن مركز القرار. فالقرب المؤسسي والوظيفي، في هذا المنظور، ليس خطرًا بحد ذاته بل شرطًا لإنتاج تقديرات تحليلية دقيقة وذات صلة بالسياق السياسي (7).

تركز هذه المدرسة على التفاعل البنيوي بين المحلل وصانع القرار، معتبرة أن المشكلات لا تكمن في وجود القرب بل في كيفية إدارة العلاقة؛ إذ يشير العديد من الدراسات إلى أن الاستخبارات التي لا تفهم احتياجات القيادة أو لا تدرك السياق السياسي قد تفشل في التأثير على القرار، حتى وإن كانت دقيقة من الناحية التحليلية (8). وبذلك يصبح التسييس ليس بالضرورة نتيجة ضغط مباشر بل قد يظهر ضمناً كحالة تكيف مع توقعات السلطة.

في هذا السياق، يشير جوشوا روفنر (Joshua Rovner) إلى أن بعض أشكال الضغط السياسي يمكن أن تكون محفزاً للتحليل؛ حيث تدفع المحللين إلى مراجعة افتراضاتهم، وتوسيع نطاق الفرضيات، واختبار متانة الأدلة (9). بينما يحذر ستيفن مارين (Stephen Marrin) من أن العلاقة بين القرب والتحليل يمكن أن تتحول إلى مصدر للتسييس الاستباقي إذا لم تُحكم الضوابط المهنية (10).

غير أن هذه المدرسة، رغم تركيزها على قيمة القرب، لا تقدم نموذجاً كاملاً يوضح متى يصبح القرب إنتاجياً، ومتى يتحول إلى مدخل للتسييس، وهو ما يترك الفجوة النظرية التي يعالجها هذا البحث من خلال فرضية القرب والبعد.

فالأدبيات التي ركزت على التسييس الصلب لم تُعْطِ وزنًا كافيًا للأبعاد الإدراكية والبنوية. والمدرسة التي دافعت عن الفصل لم تفسر كيف يمكن للاستخبارات أن تبقى ذات صلة دون اقتراب. أما مقاربة التفاعل البنوي، فلم تُبلور آلية تفسيرية توضح كيف تتغير أنماط التسييس بتغير درجة القرب.

وعليه، فإن الحاجة قائمة إلى إطار يدمج هذه المستويات الثلاثة في تحليل واحد، بحيث لا يُنظر إلى التسييس بوصفه حدثًا منفصلًا أو خللاً طارئًا بل بوصفه ظاهرة تتدرج أنماطها تبعًا لطبيعة العلاقة المؤسسية ومستوى القرب الوظيفي والإدراكي بين المحلل وصانع القرار. ومن هنا تنبثق أهمية الانتقال من الأدبيات الوصفية إلى نموذج تفسيري أكثر تركيبيًا يعيد تأطير الإشكالية خارج ثنائية "الاستقلال مقابل القرب"، ويطرح السؤال المركزي: كيف تتشكل العلاقة؟ وكيف تتغير أنماط التسييس داخلها؟

وعلى خلاف المقاربات التي تناولت القرب من السلطة بوصفه توصية تنظيمية أو معضلة معيارية تتعلق بدرجة "المسافة المناسبة"، تسعى هذه الدراسة إلى إعادة تعريف القرب ذاته بوصفه متغيرًا تفسيريًا مستقلًا يؤثر في تشكل أنماط التسييس. فالإسهام الرئيس هنا لا يتمثل في الدفاع عن نموذج الفصل أو التفاعل، ولا في توسيع تعريف التسييس فحسب بل في بناء إطار سببي يربط بصورة منهجية بين درجة القرب البنوي، ومستوى الاستقلال التحليلي، وطيف أنماط التسييس الممكنة.

وبهذا المعنى، ينتقل النقاش من سؤال معياري حول ما إذا كان ينبغي أن تكون الاستخبارات قريبة أو بعيدة، إلى سؤال تحليلي حول كيف تُعيد بنية العلاقة ذاتها إنتاج أشكال مختلفة من التكيف أو الضغط أو التشكل الإدراكي. كما تسهم الدراسة في تجاوز الفصل التقليدي بين التفسير المؤسسي والتفسير المعرفي، عبر دمجهما في نموذج واحد يفترض أن القرب لا يؤثر فقط في قنوات الاتصال بل في بيئة الإدراك وحدود الفرضيات التحليلية الممكنة.

ومن ثم، فإن "فرضية القرب" المطروحة هنا لا تُقدم بوصفها توصية إصلاحية بل بوصفها أداة تحليلية لإعادة تنظيم الأدبيات وفهم التدرج البنوي للتسييس داخل العلاقة بين المعرفة والسلطة. وهي تتيح أيضًا إمكانية مقارنة أنماط التسييس عبر سياقات سياسية ومؤسسية مختلفة؛ مما يربط النظرية بالتطبيق ويبرز الفجوة بين الاستقلال التحليلي والضغط السياسي المتدرج.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي

لا يقوم هذا الإطار على تعريفات معجمية منفصلة، بل على شبكة مفاهيم مترابطة يُفهم كل منها في ضوء الآخر. فالقرب البنيوي لا يُدرك إلا عبر علاقته بالاستقلال التحليلي، وأنماط التسييس لا تتضح إلا بوضعها ضمن طيف العلاقة بين إنتاج المعرفة وممارسة السلطة. ومن ثم فإن الهدف هنا ليس تكديس التعريفات، بل ضبط الحدود المفاهيمية بما يسمح لاحقًا ببناء تفسير سببي متماسك.

القرب البنيوي متغيرًا تنظيميًا وإدراكيًا

يُقصد بالقرب البنيوي درجة الاندماج المؤسسي والوظيفي بين جهاز الاستخبارات ومركز القرار السياسي، كما تتجلى في موقعه التنظيمي داخل الدولة، وكثافة قنوات التواصل، ومدى مشاركته في مراحل صياغة السياسات. غير أن هذا التعريف يظل ناقصًا إذا اختُزل في البعد الإداري فقط؛ فالقرب ليس مجرد موقع في الهيكل التنظيمي بل بيئة تفاعل يومي تُنتج تدريجيًا إطارًا إدراكيًا مشتركًا.

لقد أشار شيرمان كينت إلى ضرورة أن تكون الاستخبارات "قريبة بما يكفي لتفهم، وبعيدة بما يكفي لتحافظ على استقلالها"، غير أن هذه الصيغة الإرشادية لم تُفكك أثر القرب على بنية الإدراك التحليلي ذاته. لاحقًا، أوضح ريتشارد بيتس أن التفاعل المتكرر مع صانع القرار يُنشئ ما يشبه "الانحياز الهيكلي" (Structural Bias)؛ حيث يعيد المحلل -دون ضغط مباشر- مواءمة تقديراته مع التوقعات السائدة (11). بذلك يصبح القرب متغيرًا يؤثر في بيئة إنتاج المعرفة، لا مجرد مسافة تنظيمية. وعليه، يُعرّف القرب البنيوي هنا بأنه "درجة الاندماج المؤسسي وكثافة التفاعل التي تعيد تشكيل الإطار الإدراكي داخل جهاز الاستخبارات، بما يؤثر في طبيعة الأسئلة المطروحة وحدود الفرضيات الممكنة".

الاستقلال التحليلي: حدود النزاهة والتسييس

يقابل القرب البنيوي مفهوم الاستقلال التحليلي، لكنه لا يُفهم بوصفه نقيضًا ميكانيكيًا له. فالاستقلال لا يعني الانفصال التام بل القدرة المؤسسية والمعرفية على الحفاظ على مسافة نقدية كافية داخل بيئة سياسية مشبعة بالتوقعات. وقد شدّد روبرت

جيرفيس على أن التقدير الاستخباري يتأثر دائماً بالأطر الذهنية السائدة؛ ما يعني أن الاستقلال ليس غياب التأثير، بل إدارة واعية له (12).

إن الضمانات التنظيمية - مثل تعددية قنوات الرفع، والحماية القانونية، وثقافة المعارضة التحليلية - توفر حدًا أدنى من الحماية ضد التدخل المباشر، غير أن هذه الضمانات لا تمنع التكيف الاستباقي أو الانحياز الإدراكي. فكما بيّن ريتشارد جي هيوير الابن، إن الانحيازات المعرفية قد تعمل حتى في أكثر البيئات التزامًا بالمعايير المهنية (13). وعليه، يُعرّف الاستقلال التحليلي بأنه قدرة الجهاز على إنتاج تقدير مهني محافظ على مسافة نقدية، مع الاعتراف بأن هذه المسافة نسبية وليست مطلقة. وبناء عليه، وفي حين يركز هذا الإطار المفاهيمي على متغيرين رئيسيين، هما: القرب البنوي والاستقلال التحليلي، فإن التسييس لا يُفهم بوصفه حالة واحدة بل بوصفه طيفًا من الأنماط التي تمثل نتائج محتملة لتفاعلها.

أنماط التسييس: الصلب والناعم والبنوي والإدراكي

في ضوء هذين المتغيرين، يمكن ضبط مفهوم التسييس ضمن أربعة أنماط رئيسية مترابطة، كالتالي:

يتمثل التسييس الصلب في تدخل سياسي مباشر لتعديل أو توجيه التقدير بما يخدم قرارًا مسبقًا. وقد ناقش بول بيلر (Paul Pillar) هذا النمط مميّزًا بين استخدام الاستخبارات وتطويعها؛ حيث يتحول التحليل إلى أداة تبرير لا مصدر معرفة (14). أما التسييس الناعم، فينشأ من التكيف الاستباقي داخل بيئة قرب مرتفع؛ حيث يعيد المحلل ضبط صياغته استجابةً لتوقعات غير مكتوبة. وقد أشار جوشوا روفنر إلى أن هذا النمط أكثر شيوعًا في البيئات المؤسسية الحديثة، لأنه لا يحتاج إلى ضغط صريح كي يعمل (15).

ويشير التسييس البنوي إلى تأثير تصميم المؤسسة ذاته في توجيه التحليل؛ حيث تؤدي قواعد العمل، وأنماط الاتصال، وآليات الترقّي، إلى خلق بيئة تفضّل تفسيرات معينة دون غيرها، حتى في غياب نيّة سياسية مباشرة (16). ويأتي التسييس الإدراكي في مستوى أعمق؛ حيث تتداخل الأطر الذهنية بين التحليل والقرار، فتُعاد صياغة حدود الممكن والمحتمل دون وعي بوجود تدخل. هنا لا يُفرض اتجاه معين، بل

يُستبعد غيره ضمناً (17). بهذا المعنى، لا يُفهم التسييس بوصفه حدثاً منفصلاً بل بوصفه طيفاً يتدرج تبعاً لدرجة القرب البنوي ومستوى الاستقلال التحليلي.

مصفوفة العلاقة بين القرب وأنماط التسييس

من منظور ضبط التحليل الإستراتيجي، يمكن استعراض العلاقة بين درجة القرب البنوي والوظيفي وأنماط التسييس الاستخباراتي من خلال مصفوفة تفسيرية توضح التأثيرات المحتملة لكل مستوى من مستويات القرب كالتالي:

درجة القرب البنوي	نمط التسييس المرجح	السمة الغالبة
منخفضة	ضعف صلة أو تجاهل سياسي	استقلال مرتفع لكن تأثير محدود
متوسطة	تسييس ناعم محتمل	تكيف استباقي محدود
مرتفعة	تسييس ناعم/إدراكي متزايد	إعادة ضبط تدريجية للإطار
مرتفعة جداً مع ضعف ضمانات	تسييس صلب محتمل	تدخل مباشر أو تطويع

هذه المصفوفة لا تفترض علاقة حتمية بل علاقة احتمالية؛ فالقرب لا يُنتج التسييس بالضرورة لكنه يغيّر شروط إمكانه. وكلما تراجع الاستقلال المؤسسي تحول الطيف من التكيف الناعم إلى التدخل الصريح.

بهذا الإطار المفاهيمي، يصبح القرب البنوي والاستقلال التحليلي متغيرين تفسيريين، وتُفهم أنماط التسييس بوصفها نتائج محتملة لتفاعلها. ومن هنا يمكن الانتقال منطقياً إلى صياغة فرضية القرب، لا بوصفها تعميماً معيارياً بل بوصفها صياغة تحليلية تستند إلى هذا الشبكي المفاهيمي.

ثالثاً: فرضية القرب: إعادة تأسيس نظري

لا يمكن تقديم فرضية القرب بمعزل عن الجدل النظري الواسع حول تسييس الاستخبارات. فالأدبيات المقارنة من أعمال يوري بار جوزيف (Uri Bar-Joseph) إلى تحليلات كلينت هاستيدت (Clint Hastedt)، مروراً بإسهامات ستيفن مارين (Stephen Marrin) وبيتس إيسنفيلد (Beths Eisenfeld) كشفت أن التسييس ليس ظاهرة أحادية المصدر بل نتيجة تفاعل معقد بين البنية المؤسسية والثقافة التنظيمية ومستوى القرب من مركز القرار. ومن هنا تنطلق فرضية القرب لا كإضافة وصفية بل كإطار تركيبي يعيد تشبيك هذه المساهمات ضمن منطق تفسيري واحد.

التسييس من حدث إلى بنية

في دراسته المقارنة حول تسييس الاستخبارات، شدّد يوري بار جوزيف على أن التسييس لا يظهر فقط حين يفرض السياسي رأيه بل أيضًا حين يعيد المحلل تشكيل تقديره بما يتناسب مع التوقعات السائدة داخل القيادة (18). هذه النتيجة المقارنة تُضعف الفهم التقليدي الذي يحصر التسييس في التدخل المباشر، وتفتح المجال أمام تحليل العوامل البنوية التي تجعل التكيف ممكنًا.

وبالمثل، أوضح كلينت هاستيدت في تحليله للتجربة الأميركية أن العلاقة بين السياسة والاستخبارات علاقة عضوية بطبيعتها، وأن الإشكال لا يكمن في وجود التفاعل بل في تحوله إلى علاقة غير متكافئة تعيد توجيه المنتج التحليلي (19). هنا تبرز الحاجة إلى مفهوم يفسر كيف تنتقل العلاقة من تفاعل مشروع إلى تسييس ضمني، وهو ما توفره فرضية القرب.

معضلة القرب

يتعمق هذا النقاش في مقال بيتس إيسنفيلد "معضلة الاستخبارات" (Intelligence Dilemma)؛ حيث يطرح سؤالاً جوهرياً: هل يمكن أن يكون القرب من صانع القرار شرطاً للفاعلية، وفي الوقت نفسه مصدرًا لاحتمال التسييس؟ (20).

تُظهر التحليلات أن البيئة التي تفرض تواصلًا مكثفًا وسريعًا قد تدفع المحلل إلى مواءمة تقديراته مع الاحتياجات السياسية الآنية، ليس بدافع الخضوع بل بدافع الحفاظ على الصلة والجدوى وضمان الاستمرار في التأثير.

هذا الطرح ينسجم مع مراجعات ستيفن مارين، لاسيما في مقاله "إعادة النظر في الاستخبارات والسياسة: مشكلات التسييس وقابلية التلقي"؛ حيث ينتقد الفهم الثنائي للتسييس ويدعو إلى إعادة النظر في مفهوم "الاستقلال" ذاته (21). فمشكلة التسييس، في رأيه، لا تكمن دائمًا في نية سياسية منحرفة بل في غياب وضوح الأدوار وحدود التفاعل. ومن هذا المنظور، يصبح القرب ليس مجرد متغير تنظيمي بل حالة تفاعلية مستمرة تُعيد تعريف وظيفة التحليل.

صياغة فرضية القرب في ضوء الأدبيات

في ضوء هذا التشبيك، يمكن صياغة فرضية القرب على النحو التالي "كلما تعمق القرب المؤسسي والوظيفي والإدراكي بين جهاز الاستخبارات ومركز القرار، زادت احتمالية انتقال التسييس من شكل التدخل الصريح إلى شكل التكيف البنيوي والمعرفي، حتى دون وجود ضغط مباشر".

هذه الصياغة تستفيد من الطرح المقارن ليوري جوزيف الذي أبرز دور البيئة القيادية في تشكيل التقدير، ومن تحليل هاستيت الذي أكد أن التجربة الأميركية تُظهر كيف يمكن للعلاقة العضوية أن تُنتج أنماطاً دقيقة من التأثير غير المباشر، كما تتقاطع مع تحذيرات مارن من اختزال التسييس في صورة الضغط الظاهر. مشدداً على أن التسييس قد يتخذ أشكالاً كامنة تتجلى في أنماط التوقع والاستجابة المسبقة داخل العملية التحليلية. وبذلك، فإن هذه الأدبيات مجتمعة تعزز فهم التسييس بوصفه ظاهرة بنيوية-تفاعلية لا مجرد انحراف سلوكي عارض.

لا تفهم فرضية القرب هنا بوصفها علاقة أحادية البعد بل بوصفها بنية متعددة المستويات تتداخل فيها أبعاد مؤسسية ووظيفية وإدراكية. فالقرب المؤسسي يشير إلى موقع جهاز الاستخبارات داخل البنية التنفيذية ومدى اندماجه التنظيمي في مركز القرار، في حين يعكس القرب الوظيفي كثافة التفاعل والمشاركة الفعلية في دورة صنع القرار، سواء عبر تقديم التقديرات أو الانخراط في عمليات الصياغة السياسية.

أما القرب الإدراكي، فيمثل المستوى الأعمق، حيث تتشكل تدريجياً أطر ذهنية مشتركة بين المحلل وصانع القرار، تعيد تعريف حدود الممكن والمحتمل داخل العملية التحليلية. وكلما تراكبت هذه الأبعاد وتفاعلت، ازداد احتمال تحول التسييس من فعل عارض أو استجابة ظرفية إلى نمط بنيوي مستقر يعيد تشكيل بيئة إنتاج المعرفة الاستخبارية ذاتها. وهو ما يجعل القرب البنيوي ليس مجرد متغير تنظيمي بل إطاراً تفسيرياً لتحولات التسييس عبر مستوياته المختلفة.

وكلما تراكبت هذه الأبعاد، ازداد احتمال تحول التسييس من فعل عارض إلى نمط مستقر. وهنا تبرز إشكالية حول سؤال: هل يمكن أن يكون التسييس أحياناً مفيداً؟ إذ يرى بعض الباحثين، كما سبق القول، أن قدرًا من التفاعل -بل حتى من "التوجيه"-

قد يزيد من ملائمة التحليل للقرار. غير أن فرضية القرب تُحذّر من أن تتجاوز عتبة معينة من الاندماج يحول الملائمة إلى إعادة تشكيل للمعرفة ذاتها.

إعادة تأطير إشكالية القرب

لا تسعى فرضية القرب إلى إدانة العلاقة بين الاستخبارات والسياسة بل إلى تحليل حدودها. فهي تُظهر أن العزلة المفرطة تُضعف الصلة، والاندماج المفرط يُضعف الاستقلال، والتوازن بينهما ليس حالة طبيعية بل نتيجة تصميم مؤسسي واع. وبذلك تقدم الفرضية إطاراً تفسيرياً يدمج بين التحليل المقارن لـبار جوزيف، والتحليل المؤسسي لكلينت هاستيت، والمراجعة المفاهيمية لستيفن مارن، والمعالجة الحوكمية لبيتس إيسينفيلد، ليصوغ تفسيراً بنوياً لمسألة التسييس.

إن القيمة المضافة هنا لا تكمن في إعادة تعريف التسييس بل في تفسير متى ولماذا يتغير شكله تبعاً لدرجة القرب. ومن هذه النقطة تحديداً يصبح الانتقال إلى تحليل أنماط التسييس المختلفة خطوة منطقية، لأن الفرضية لم تعد مجرد افتراض بل إطاراً مفهوماً للتحويلات داخل العلاقة بين المعرفة والسلطة.

رابعاً: أنماط التسييس الاستخباراتي وفق فرضية القرب

ظل مفهوم "تسييس الاستخبارات" يُفهم لسنوات طويلة ضمن إطار اختزالي يربطه بالتدخل السياسي المباشر في المنتج التحليلي، سواء عبر تعديل التقديرات، أو حذف الاستنتاجات غير المرغوبة، أو الضغط على المحللين لتبني سردية تتسق مع تفضيلات السلطة التنفيذية. وقد أسس هذا الفهم الكلاسيكي، الذي تناولته أدبيات مبكرة حول التجربة الأميركية، خصوصاً في تحليل كلينت هاستيت (22)، لقراءة معيارية ترى التسييس انحرافاً عن "النموذج المهني النقي" الذي يفترض فصلاً واضحاً بين التحليل والسياسة.

غير أن هذا التصور، رغم أهميته، يعاني من محدوديتين رئيسيتين، أولاً: أنه يتعامل مع التسييس بوصفه حدثاً استثنائياً لا بوصفه عملية بنوية مستمرة. وثانياً: أنه يفترض إمكانية وجود استقلال تحليلي كامل، وهو افتراض تعرض لانتقادات لاحقة في الأدبيات المعاصرة. فقد بين ستيفن مارين أن العلاقة بين الاستخبارات وصانع القرار

لا يمكن فهمها ضمن ثنائية "استقلال/ تدخل " (Independence /Interference)، بل ضمن شبكة تفاعل مستمر تتضمن مفاهيم مثل التلقي (Receptivity) والاستخدام الانتقائي للمنتج التحليلي (23). وعليه، فإن كثيرًا مما يُصنّف تسييسًا قد يكون في الواقع نتيجة تفاعل مؤسسي معقد لا يرقى إلى مستوى الضغط المباشر، لكنه يؤثر في مسار التقدير.

يجد هذا التحول المفاهيمي دعمه أيضًا في الدراسات المقارنة التي قدمها يوري بار جوزيف؛ حيث أظهر أن حالات التسييس لا تنشأ دائمًا من أوامر سياسية صريحة، بل قد تتبلور تدريجيًا داخل بيئات تنظيمية تتقاطع فيها التوقعات السياسية مع الثقافة المؤسسية للجهاز (24). بمعنى آخر، يصبح التسييس هنا نتيجة لبنية العلاقة أكثر منه نتيجة فعل فردي.

وتتعمق هذه القراءة البنيوية في أعمال بيتس إيسنفيلد التي تناولت ما أسمته "معضلة القرب"، موضحة أن درجة الاندماج المؤسسي بين التحليل والقرار قد تُنتج تأثيرات خارجية غير مباشرة (External Influences) تؤثر في صياغة التقدير دون أن تتخذ شكل التدخل العلني (25). فالتسييس، في هذا السياق، لا يُختزل في لحظة ضغط بل يُفهم بوصفه عملية تأثير تدريجي تنبع من طبيعة التصميم المؤسسي ذاته.

ومن زاوية أخرى، وسّع جوشوا روفنر النقاش عبر تحليله للتوتر البنيوي بين الاستخبارات والسياسة، مشيرًا إلى أن صانع القرار قد لا يحتاج إلى تعديل التقدير إذا كان قادرًا على إعادة تأطيره أو استخدام أجزاء منه انتقائيًا بما يخدم أهدافه الإستراتيجية (26). هنا يتحول التسييس من "تغيير في النص" إلى "إعادة توظيف للمعنى"، وهو تحول مفاهيمي بالغ الأهمية في فهم أنماط التأثير غير المباشر.

كما أن تحليل إيريك جي داهل (Eric J. Dahl) لفشل التقديرات الاستخباراتية يبرز أن كثيرًا من حالات الانحراف لا تعود إلى ضغط سياسي صريح بل إلى بيئات قرار مشبعة بتوقعات إستراتيجية مسبقة، تؤثر في طريقة استقبال المعلومات وتفسيرها (27). وفي السياق ذاته، أشار ناثان وودارد (Nathan Woodard) إلى أن الثقافة التنظيمية المشتركة بين المحللين وصانعي القرار قد تؤدي إلى تضيق نطاق البدائل المطروحة، حتى في غياب تدخل مباشر (28).

انطلاقاً من هذه الأدبيات، يتضح أن المقاربة التقليدية التي تحصر التسييس في التدخل المباشر لم تعد كافية لتفسير تعقيد العلاقة بين التحليل والسياسة. فالتسييس يمكن أن يكون مباشراً وصريحاً، أو تفاعلياً ومتدرجاً، أو بنيوياً متجذراً في التصميم المؤسسي، أو إدراكياً ناتجاً عن تجانس الأطر الذهنية.

وهنا تبرز أهمية فرضية القرب، ليس بوصفها استبدالاً لمفهوم التسييس، بل بوصفها إطاراً تفسيريّاً يعيد تنظيمه ضمن طيف احتمالي يتدرج وفق درجة القرب المؤسسي والوظيفي والإدراكي بين المحلل وصانع القرار. فبدلاً من السؤال عما إذا كان التسييس قد وقع، يصبح السؤال: كيف تُعيد بنية العلاقة إنتاج شروطه؟

يمهد هذا التحول من الحدث إلى البنية، ومن الفعل الفردي إلى التصميم المؤسسي، لتحليل الأنماط المختلفة للتسييس ضمن إطار متكامل، لا بوصفها تصنيفات منفصلة بل بوصفها تعبيرات متدرجة داخل طيف تفاعلي واحد تحكمه درجة القرب.

1. التسييس الصلب

يمثل التسييس الصلب الصورة الأكثر وضوحاً والأكثر تداولاً في الأدبيات؛ إذ يُفهم بوصفه تدخلاً سياسياً مباشراً في المنتج الاستخباراتي، سواء عبر تعديل التقديرات، أو استبعاد خلاصات غير منسجمة مع التوجهات السياسية، أو ممارسة ضغط صريح على المحللين لتغيير استنتاجاتهم. وقد عالج كلينت هاستيدت هذه الظاهرة في سياق التجربة الأميركية، مبيناً أن التسييس قد يتخذ شكل تدخل تنفيذي مباشر في صياغة التقدير أو في عملية نشره (29).

غير أن هذا النمط، رغم وضوحه، يطرح إشكالية تفسيرية تتعلق بالسببية. فهل التدخل المباشر هو السبب الجوهري للتسييس، أم أنه نتيجة لبيئة تفاعلية سابقة جعلت هذا التدخل ممكناً ومؤثراً؟ هنا يصبح من الضروري الانتقال من توصيف الحدث إلى تحليل شروط إمكانه. فالتدخل لا يحدث في فراغ بل داخل علاقة مؤسسية تسمح بدرجة معينة من النفاذ السياسي إلى عملية التحليل.

وفي هذا السياق، يميز ستيفن مارين بين التسييس الصريح الذي ينطوي على ضغط مباشر، وأشكال أكثر تعقيداً من التأثير تتداخل فيها عملية "التلقي" السياسي مع إنتاج التقدير ذاته (30). ويشير إلى أن التركيز المفرط على حالات التدخل الواضح

قد يحجب الأنماط الأعمق التي تُشكّل البيئة التحليلية قبل لحظة التدخل. فالتسييس الصلب، وفق هذا المنظور، ليس نقطة البداية، بل يمثل أقصى درجات التسييس.

ومن زاوية تحليلية موازية، يبيّن جوشوا روفنر أن صانع القرار قد لا يحتاج دائماً إلى تعديل التقدير إذا كان قادراً على استخدامه انتقائياً أو إعادة تأطيره بما يخدم أهدافه الإستراتيجية (31). غير أن اللجوء إلى التدخل المباشر غالباً ما يعكس حالة توتر مرتفعة بين التقدير والتحيز السياسي، بحيث تصبح أدوات الاستخدام الانتقائي غير كافية، فيتم اللجوء إلى إعادة صياغة أو استبعاد المنتج التحليلي.

ويعزز إيريك جي داهل هذه القراءة حين يشير إلى أن فشل التقدير في بعض الحالات لا يرتبط بضغط مباشر فحسب، بل ببيئة قرار مشحونة بتوقعات إستراتيجية مسبقة تجعل صانع القرار أكثر استعداداً لتجاهل أو تعديل ما يتعارض مع تصورات (32). وعليه، فإن التدخل الصريح قد يكون استجابة لأزمة ثقة أو لتباعد حاد بين التحليل والتوجه السياسي، وليس مجرد ممارسة روتينية.

في ضوء فرضية القرب، يمكن فهم التسييس الصلب بوصفه نتاجاً لدرجة عالية من القرب غير المنضبط؛ حيث تصبح قنوات الاتصال مكثفة إلى حدٍّ يسمح بالتأثير المباشر في عملية التحليل. غير أن القرب وحده لا يفسر التدخل؛ إذ إن وجود ضمانات مؤسسية، وثقافة اعتراض مهني، وتعددية في دوائر القرار، قد يحد من تحول القرب إلى ضغط صريح. ومن هنا، فإن التسييس الصلب لا ينبغي أن يُفهم بوصفه حالة حتمية للقرب المرتفع بل بوصفه احتمالاً يزداد ترجيحه في غياب الضوابط التنظيمية.

وتؤكد بيتس إيسنفيلد أن تصميم العلاقة المؤسسية يلعب دوراً حاسماً في ضبط هذا النوع من التأثير؛ فكلما كانت هناك آليات مراجعة مستقلة، وتعدد في مستويات الإحاطة، وانفصال نسبي بين مراحل الإنتاج والمراجعة، تضاعلت احتمالات التدخل المباشر (33). وبالتالي، فإن التسييس الصلب لا يمثل فقط خلافاً أخلاقياً أو مهنيّاً بل يعكس في كثير من الأحيان اختلالاً في تصميم العلاقة بين التحليل والقرار.

إن إعادة تفسير التسييس الصلب ضمن إطار فرضية القرب تسمح بتجاوز القراءة التي تحصره في سوء نية الأفراد أو في نزعة سلطوية عابرة. فهو، في هذا الإطار،

تعبير عن اختلال في توازن العلاقة؛ حيث يتراجع استقلال التحليل لصالح اندماج مفرط غير منظم. وهذا ما يبرر النظر إليه بوصفه أقصى درجات التسييس التفاعلي لا بوصفه الظاهرة المركزية التي تُختزل فيها كل أشكال التسييس.

بهذا المعنى، يشكل التسييس الصلب نقطة انطلاق ضرورية لتحليل الأنماط الأخرى، لكنه لا يمثل سوى أحد تعبيرات العلاقة بين القرب والسلطة. أما الأشكال الأكثر انتشاراً وتعقيداً، فتتبلور في المساحات الرمادية بين الاستقلال والتبعية، وهو ما يقود إلى النمط التالي: التسييس التفاعلي.

2. التسييس الناعم

بينما يركز التسييس الصلب على التدخل المباشر لتغيير التقديرات أو فرض نتائج مسبقة، يظهر التسييس الناعم في المساحات الرمادية التي تتوسط العلاقة بين التحليل وصانع القرار. في هذا النمط، لا تعتمد العملية على أوامر مباشرة، بل على آليات التكيف الاستباقي؛ حيث يعيد المحللون ضبط صياغة تقديراتهم استجابةً لتوقعات السلطة مع المحافظة على استقلالهم المهني العام. ويبرز هنا مفهوم الاستخدام الانتقائي للمعرفة، حيث يختار المحلل عناصر محددة من المعلومات لتقديمها بما يتوافق مع أهداف صانع القرار دون التخلي عن الموضوعية العامة.

وقد أبرزت دراسة ستيفن مارين أن كثيراً من أشكال التسييس الناعم تُنتج ضمن بيئات يتوقع فيها المحللون ردود فعل سياسية معينة، فيعيدون ضبط التقديرات لتقليل الاحتكاك أو لتعزيز نفوذهم داخل دوائر صنع القرار (34). كما أوضح جوشوا روفنر أن الإستراتيجيات التكيفية غالباً ما تسمح للمحلل بالحفاظ على مصداقيته، حيث يبقى التقدير محافظاً على الأساس التحليلي، لكنه يقدم عناصر محددة تخدم أهداف السلطة أو تفضيلاتها (35).

يظهر التسييس الناعم إذن نمطاً ديناميكياً مشروطاً بدرجة القرب المؤسسي والوظيفي، ويزداد احتمال ظهوره عندما يكون المحلل قريباً بما يكفي لفهم توقعات صانع القرار، دون أن يتيح ذلك للسلطة التدخل المباشر في محتوى التقدير. وهنا تكمن قيمة فرضية القرب إطاراً تحليلياً؛ فهي لا تختزل التسييس في الضغط الصريح بل تفسر كيف تنتج التفاعلات اليومية بين التحليل والسياسة أنماطاً غير مباشرة من التأثير، وتدرج هذه الأنماط تبعاً لشدة القرب ودرجة الاستقلال التحليلي.

إضافة إلى التحليل النفسي والسلوكي، لا يمكن فهم التسييس الناعم دون النظر إلى البنية التنظيمية التي تحتضن العلاقة بين التحليل وصانع القرار. فقد أشار بيتس إيسنفيلد إلى أن تصميم المؤسسات، بما يشمل القنوات الرسمية للتقدير والمراجعة، ونظام الرقابة الداخلية، ووجود فرق بديلة للتحقق من المعلومات، يمكن أن يخفف من تأثير التكيف الاستباقي (36). وبالنتيجة، تحدد البيئة المؤسسية متى قد يتحول التسييس الناعم إلى أنماط أكثر ثباتًا، مثل التسييس البيوي أو الصلب.

علاوة على ذلك، يوضح يوري بار جوزيف أن التفاعل بين مستويات التحليل وصنع القرار قد يولد مناطق احتكاك معرفية؛ حيث يتعلم المحلل كيف يوازن بين الحفاظ على استقلاليته والاستجابة لتوقعات السلطة (37). ويمثل هذا التوازن جوهر التسييس الناعم، ويشكل نموذجًا تحليليًا أعمق من مجرد تصنيف "ناعم" كما هو متعارف عليه في الأدبيات التقليدية.

وعليه، يُنظر إلى التسييس الناعم ليس على أنه ضغط صريح بل كشبكة من التكيف الاستباقي والاستخدام الانتقائي للمعلومات. ويُبرز مارين البعد النفسي والسلوكي لهذا النمط، في حين يربطه روفتر بالنفوذ الاستراتيجي ضمن بيئة اتخاذ القرار. ويضيف إيسنفيلد وبار جوزيف البعد المؤسسي والتنظيمي الذي يضبط تأثير درجة القرب على إنتاج التحليل. وتتيح فرضية القرب تفسير هذا النمط بوصفه نتيجة احتمالية للتفاعل بين درجة القرب، والثقافة التنظيمية، والتوقعات السياسية، بما يعكس الدينامية المعقدة لعلاقة المحلل بصانع القرار.

3. التسييس البيوي

بينما يتجسد التسييس الصلب في التدخل المباشر، ويتجسد التسييس الناعم في التكيف الاستباقي والاستخدام الانتقائي، يمثل التسييس البيوي ظاهرة أكثر تعقيدًا وديمومة. ينبع هذا النمط من بنية المؤسسة نفسها، ومن تصميم القنوات الإدارية، ومن العلاقة المستمرة بين مستويات الإنتاج والمراجعة والتحليل. وهو في جوهره يعكس كيف يمكن للهيكل التنظيمي والثقافة المؤسسية أن يولدا أنماطًا من التأثير على التقديرات حتى في غياب تدخل صريح.

أظهرت أعمال بيتس إيسنفيلد أن القرب المؤسسي بين المحلل وصانع القرار ليس مجرد متغير وظيفي بل يمثل إطارًا بنيويًا يحكم عملية إنتاج المعرفة. فكلما تزايدت

درجة التضمنين المؤسسي للمحلل داخل آليات القرار، زادت احتمالية أن يتشكل التقدير في سياق توقعات مسبقة للقيادة، حتى لو لم يُمارس ضغط صريح. وتشير هذه النتيجة إلى أن التسييس النبوي ليس مجرد انعكاس للسياسة أو لرغبات الأفراد، وإنما نتيجة تفاعلية لهيكل المؤسسة نفسه، وهو ما يعكس قراءة أكثر عمقاً لما سماه ستيفن مارين وإيسنفيلد "التأثير المؤسسي غير المباشر" (38) (39).

في السياق ذاته، يبرز يوري بار جوزيف أهمية النظر إلى شبكات التأثير الداخلي داخل الجهاز الاستخباراتي؛ حيث تؤدي تصميمات الهيكل التنظيمي إلى توزيع السلطة والمعرفة بطريقة تحدد من يمكنه الوصول إلى صانع القرار ومن يظل على هامش العملية (40). وهذا التوزيع ليس محايداً؛ فهو يخلق مناطق تأثير ضمنية، تُفضي أحياناً إلى تكيف المحللين مع توقعات القيادة دون تدخل مباشر. ومن هنا يظهر التسييس النبوي بوصفه عملية متشابكة داخلية تعتمد على تصميم العلاقات والهيكل الإداري، أكثر من اعتمادها على ممارسة سياسية عابرة.

ويضيف ناثن وودارد بُعداً نفسياً معرفياً إلى هذا النمط، مشيراً إلى أن الثقافة التنظيمية المشتركة بين المحللين وصانعي القرار تولد أطراً معرفية متشابهة، بحيث تصبح بعض التقديرات أكثر قابلية للقبول، بينما تُرفض أخرى تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل مباشر (41). ويعكس ذلك امتداد التسييس النبوي إلى مستوى الإدراك المشترك، وتأثيره في اختيار المعلومات وتفسيرها وتقديمها بطريقة تجعلها متسقة مع التوقعات البنيوية للمؤسسة. وبذلك يصبح التسييس جزءاً من نظام إنتاج المعرفة نفسه لا مجرد ظاهرة خارجية مفروضة عليه.

إضافة إلى ذلك، يظهر تأثير التصميم المؤسسي في توزيع مستويات المراجعة والتحقق. فوجود فرق متعددة للمراجعة، ومراحل تحليل متسلسلة، يمكن أن يخفف من التأثير المباشر للسياسة، وقد يعزز التسييس النبوي من زاوية أخرى، عبر فرض نمط محدد للتعامل مع المعلومات والمعرفة. وبناءً على ذلك، يصبح كل تقدير نتيجة تفاعل بين درجة القرب، والبنية المؤسسية، والثقافة التنظيمية (42).

في ضوء فرضية القرب، يمكن قراءة التسييس النبوي امتداداً طبيعياً للطيف التفاعلي. فعندما يكون المحلل قريباً من صانع القرار من ناحية الاندماج المؤسسي، ومرتبطة في الوقت نفسه بهياكل تنظيمية محددة، فإن التقدير الناتج يعكس هذه البيئة البنيوية.

وهذا لا يعني أن التسييس يحدث بالضرورة، وإنما يشير إلى ارتفاع احتمال ظهوره ضمن سياق مؤسسي محدد، وهو ما يبرر اعتبار هذا النمط أكثر ديمومة واستقراراً مقارنة بالتسييس الصلب أو التفاعلي.

وبذلك يصبح التسييس البنيوي عنصراً مركزياً في فهم العلاقة بين التحليل والسياسة؛ إذ يوضح كيف يمكن للهيكل التنظيمي نفسه أن يهيئ ظروفًا للإطار التحليلي ويحدد طبيعة استجابة المحلل للتوقعات الخارجية. ومن ثم، يمكن الانتقال إلى النمط الأخير، وهو التسييس الإدراكي، الذي يعكس المستوى المعرفي والفكري لهذا التفاعل البنيوي.

4. التسييس الإدراكي

يمثل التسييس الإدراكي أعمق طبقات الطيف التفاعلي؛ حيث لا يقتصر التأثير على التدخل المباشر أو التكيف الاستباقي أو البنية المؤسسية بل يمتد إلى الإطار الذهني والمعرفي للمحللين وصانعي القرار. في هذا النمط، تتقارب الأطر الإدراكية، وتتسرب التوقعات السياسية والثقافة المؤسسية إلى عملية الإنتاج المعرفي بصورة تدريجية؛ مما يؤدي إلى تضيق نطاق البدائل المطروحة وتوحيد تفسير الأحداث.

تشير دراسات ستيفن مارين إلى أن التسييس الإدراكي ينشأ غالباً من تداخل الأطر الإدراكية للمحلل وصانع القرار؛ حيث تشكل التقديرات وفق ما يُتوقع أنه مرغوب أو مقبول، أكثر من تشكيلها وفق قاعدة تحليلية محايدة (43). وهذه الحالة لا تعكس انحرافاً مقصوداً، وإنما تمثل نتيجة طبيعية للتفاعل اليومي والاعتيادي داخل المؤسسة؛ مما يجعل التقديرات أقل استقلالية من الناحية الفكرية وأكثر انسجاماً مع النمط الإدراكي المشترك.

ويبرز جوشوا روفنر أهمية هذا النمط من خلال دراسة الاستخدام الانتقائي للمعرفة؛ حيث لا يُطلب من المحلل تعديل الحقائق، وإنما يُختار ما يُقدّم لصانع القرار وفق توقعات مسبقة (44). ويعكس هذا الاختيار الانتقائي توجيهاً معرفياً ضمنيًا، ويخلق بيئة توازن بين الحفاظ على الموضوعية والملاءمة للسياسة.

ومن زاوية أخرى، توضح ناथان وودارد أن الثقافة التنظيمية تؤدي دوراً محورياً في التسييس الإدراكي؛ إذ قد تُفضي إلى تقارب نمطي في تفسير المعلومات بين

المحللين وصانعي القرار (45). بمعنى آخر، تصبح المعرفة والتحليل مشفوعين بتوقعات مؤسسية متراكمة، وقد يجري تجاهل أو تهميش رؤى أو تقديرات تتعارض مع هذا التجانس. ويشير إيسنفيلد إلى أن القرب الإدراكي بين المحلل وصانع القرار قد يؤدي إلى تكوين إطار مشترك للتهديدات والتقديرات، وهو ما يزيد من احتمالية التوافق الإدراكي (46). ويعزز ذلك فكرة أن التسييس الإدراكي ليس مجرد تأثير خارجي بل نتاج تفاعل داخلي مستمر بين الخبرة والثقافة التنظيمية وإطار التفكير المشترك.

ويمكن أيضًا ربط هذا النمط بالبُعد النفسي التحليلي؛ إذ يسهم التقارب الإدراكي في ظهور ما يمكن تسميته بالتفكير الجماعي (Groupthink)، وهو نمط معرفي محدود يخفف الاختلاف الإدراكي ويزيد من ميل المحللين إلى تبني التقديرات المقبولة أو المهيمنة داخليًا (47). ويكشف هذا البُعد النفسي كيف يمكن للهيكल المعرفي نفسه أن يحد من استقلالية القرار التحليلي.

وفي إطار فرضية القرب، يصبح التسييس الإدراكي أكثر احتمالية كلما ازداد القرب الإدراكي والمؤسسي، ويختلف هذا النمط جوهريًا عن التسييس الصلب لاعتماده على انتظام تفاعلي مستمر داخل بيئة القرب. وهنا يظهر الطيف التفاعلي بصورة كاملة: من الضغط المباشر، إلى التكيف الاستباقي، إلى البنية المؤسسية، وصولاً إلى التجانس الإدراكي.

إن فهم التسييس الإدراكي يعيد تعريف ما يُقصد بالاستقلال التحليلي؛ إذ يصبح هذا الاستقلال نسبيًا ومشروطًا بالبيئة المؤسسية والإدراكية. ويمهد ذلك للنقاش النظري التالي حول إمكانية تحقيق توازن بين القرب والاستقلال.

فرضية القرب: إطار تفسيري متكامل للأنماط الأربعة

بعد تحليل كل نمط من أنماط التسييس الاستخباراتي، من الصلب إلى الإدراكي، يتضح وجود عامل مؤسسي وتحليلي مشترك يمكنه تفسير متى وكيف يظهر كل نمط، وهو درجة القرب بين المحلل وصانع القرار. وتفترض فرضية القرب (The Proximity Hypothesis) أن القرب البنيوي، والوظيفي، والشخصي، والإدراكي يُنشئ بيئة ديناميكية تحدد مسار إنتاج المعرفة التحليلية، وتؤثر في احتمال ظهور أنماط التسييس المختلفة (48).

في البداية، يُفهم القرب البنيوي (Structural Proximity) على أنه درجة اندماج المحلل في البنية المؤسسية لصانع القرار. فكلما كان المحلل قريباً من مستويات اتخاذ القرار العليا، زادت احتمالية تكيف تحليله مع التوجهات العامة للسلطة، سواء بصورة واعية أو غير واعية. وفي هذا السياق، ترتفع احتمالات التسييس البنيوي والإدراكي، نتيجة تداخل توقعات السلطة مع البنية المؤسسية والتفاعل اليومي (49).

أما القرب الوظيفي (Functional Proximity)، فيتعلق بدور المحلل ضمن عملية إنتاج التقدير والاستخدام الإستراتيجي للمعرفة. وعندما ترتبط وظيفة المحلل مباشرة بخطوط القرار أو بمراحل محددة من التقييم، يصبح التسييس التفاعلي أكثر وضوحاً؛ حيث يتعلم المحلل التكيف مع توقعات صانع القرار (50). وفي هذا السياق، يؤكد ستيفن مارين وروفر أن التكيف الاستباقي يمثل أداة لضمان فاعلية التقدير في بيئة سياسية معقدة، إلى جانب دوره في تعزيز ملائمة المنتج التحليلي لصانع القرار.

ويُضاف إلى ذلك القرب الشخصي (Personal Proximity)، وهو درجة التفاعل المباشر والمستمر بين المحلل وصانع القرار، سواء عبر الاجتماعات أو الاتصالات اليومية أو قنوات الاستشارة غير الرسمية. ويعزز هذا البعد احتمالات ظهور التسييس الصلب في حالات القرب الشديد، كما يتيح مساحة للتأثير غير المباشر، على نحو يتضح في تحليلات إيسنفيلد المتعلقة بالتأثيرات الخارجية. فالقرب الشخصي قد يشكل مدخلاً للضغط، كما قد يمثل آلية لتعزيز الملاءمة دون المساس بالاستقلالية المهنية.

أخيراً، يشير القرب الإدراكي (Cognitive Proximity) إلى مدى التقارب في الأطر الذهنية والمعرفية بين المحلل وصانع القرار، وهو ما يفسر ظهور التسييس الإدراكي، كما توضح وودارد في تحليلها لتأثير التجانس المعرفي والثقافة المشتركة في توافق تفسير المعلومات وتقليص الفجوات بين توقعات السلطة والتحليل. وفي هذا السياق، يصبح التسييس الإدراكي أقل وضوحاً وأكثر تأثيراً على المستوى البنيوي والفكري لعملية اتخاذ القرار.

وعند ربط هذه الأبعاد الأربعة بالأنماط السابقة، يظهر طيف متدرج للتسييس: من الصلب عند ارتفاع القرب البنيوي والشخصي، إلى التفاعلي عند القرب الوظيفي المعتدل، إلى البنيوي عند عمق التركيب المؤسسي، وصولاً إلى الإدراكي عندما

يكون التجانس المعرفي العامل الحاسم. ويوضح هذا الطيف أن التسييس ليس حدثاً منفصلاً أو مفاجئاً، وإنما نتاج تفاعل مستمر ومتدرج بين البنية والوظيفة والشخص والمعرفة.

وبذلك تؤكد فرضية القرب أنها أداة تفسيرية لفهم التسييس الاستخباراتي، من خلال توضيح الاحتمالات والآليات التي تحدد أشكاله ودرجاته. ويشير مارين إلى دور التكيف الاستباقي وتلقي التوقعات في إنتاج المعرفة التحليلية، فيما يبرز روفنر قدرة الاستخدام الانتقائي للمعلومات على توجيه الرسالة التحليلية مع الحفاظ على قدر من الاستقلالية.

ويؤكد إيسنفيلد تأثير الضغوط الخارجية والبنية التنظيمية في درجة القرب البنيوي والإداري، بينما تبرز وودارد أهمية التجانس المعرفي والثقافة المشتركة في ظهور التسييس الإدراكي. ويكمل بار جوزيف هذا الإطار من خلال توضيح كيفية خلق التوزيع المؤسسي للنفوذ مناطق تأثير ضمنية تدعم إنتاج التحليل بما يتوافق مع توقعات السلطة. وبهذا تتشابه هذه المداخل في إطار تفسيري متكامل يربط البنية والوظيفة والشخص والإدراك بأنماط التسييس الأربعة.

خامساً: إعادة ضبط العلاقة بين القرب والاستقلال

لا تكتمل فرضية القرب بوصفها إطاراً تفسيرياً لأنماط التسييس الاستخباراتي ما لم تُختبر على مستوى أعمق: المستوى الميتا-نظري الذي يعيد مساءلة المسلّمات التي حكمت أدبيات العلاقة بين الاستخبارات وصانع القرار. فقد هيمنت على هذا الحقل، زمنًا طويلاً، قراءة معيارية ترى في "التسييس" انحرافاً أخلاقياً وفي "الاستقلال" قيمة مطلقة، دون تحليل كافٍ للطبيعة البنيوية للعلاقة بين التحليل والسياسة. وتشير مراجعات حديثة، خاصة في أعمال ستيفن مارين، إلى أن مفهوم التسييس نفسه استُخدم أحياناً بصورة فضفاضة، باعتباره توصيفاً معيارياً أكثر من كونه أداة تحليلية دقيقة (51). ومن هنا تنبع الحاجة إلى إعادة ضبط النقاش من مستوى الإدانة الأخلاقية إلى مستوى تحليل تصميم العلاقة.

القرب المؤسسي

يقوم الافتراض التقليدي في الأدبيات المبكرة على معادلة ضمنية مفادها أن زيادة القرب تؤدي حتمًا إلى زيادة التسييس. ويغفل هذا الافتراض التمييز الذي يطرحه مارين بين "التسييس الضار" (Harmful Politicization)، و"الاستجابة المشروعة" (Legitimate Responsiveness) لاحتياجات صانع القرار (52). فالتفاعل مع متطلبات السياسة قد يكون شرطًا لإنتاج تحليل ملائم قابل للاستخدام. كما أن الاستخبارات التي تُنتج بمعزل عن سياق القرار قد تبدو موضوعية من حيث الشكل، وتفقد في الوقت نفسه صلتها الوظيفية بعملية صنع القرار.

وتذهب بيتس إيسنفيلد أبعد من ذلك في تحليلها لما تسميه "معضلة القرب"؛ حيث ترى أن الخطر يرتبط بغياب آليات الحوكمة التي تنظم الاتصال بين الطرفين (53). فالقرب غير المنضبط قد يخلق ضغطًا ضمنيًا، في حين يعزز القرب المنظم -عبر قنوات واضحة وحدود مهنية صريحة- الفهم المتبادل ويقلل من احتمالات سوء التقدير. وبهذا المعنى، يصبح القرب متغيرًا تنظيميًا لا يحمل دلالة معيارية سلبية في ذاته.

أما يوري بار جوزيف، فيُظهر من خلال تحليله المقارن أن كثيرًا من حالات الفشل الاستخباراتي ارتبطت بتفاعل انتقائي موجه سياسيًا أكثر من ارتباطها بكثافة التفاعل ذاته (54). أي إن الإشكالية ترتبط بطبيعة القرب وآليات التحكم فيه ومجالاته. ويفتح ذلك الباب أمام قراءة احتمالية؛ فالقرب يزيد قابلية التأثير، دون أن يحدد اتجاهه بصورة حتمية.

وبناءً على ذلك، يصعب النظر إلى القرب بوصفه متغيرًا ذا دلالة معيارية سلبية بطبيعته؛ فهو متغير وظيفي تتحدد قيمته وفق السياق المؤسسي، والثقافة التنظيمية، ووجود الضمانات المهنية أو غيابها.

الاستقلال التحليلي

في المقابل، يفترض الطرح المثالي أن الحل يكمن في استقلال كامل للتحليل. ويصطدم هذا الافتراض بإشكالية بنوية تتمثل في أن الاستخبارات تُنتج معرفة لأغراض سياسية. فهي ليست بحثًا أكاديميًا حرًا وإنما نشاط موجه نحو دعم القرار. ومن ثم، فإن الفصل المطلق بين التحليل والسياسة يتعارض مع الغاية الوظيفية ذاتها.

وفي تحليله للتجربة الأميركية، يبين كلينت هاستيدت أن محاولات خلق مسافة حادة بين التحليل وصنع القرار أدت أحياناً إلى فقدان التأثير، أي إلى عزلة تحليلية تُضعف جدوى التقدير(55). فالتقدير الذي لا يصل في الوقت المناسب، أو لا يُصاغ بلغة مفهومة لصانع القرار، يفقد وظيفته مهما بلغت درجة استقلاله.

كما يؤكد مارين أن مفهوم "التلقي" لا يقل أهمية عن مفهوم التسييس، لأن الاستخبارات التي لا تُستقبل أو لا تُفهم تفقد قيمتها العملية(56). ومن هنا، فإن الاستقلال المطلق يتحول إلى افتراض تجريدي يصعب تحقيقه في الواقع المؤسسي؛ إذ يُنتج كل تقدير داخل بيئة سياسية محددة، ويُصاغ كل تحليل بلغة تراعي سياق الاستخدام. وبذلك يصبح الاستقلال الممكن استقلالاً مهنياً نسبياً، لا عزلة مؤسسية كاملة.

نحو نموذج توازن تفاعلي في بيئة القرار الاستخباري

إذا كان القرب لا يحمل دلالة سلبية بالضرورة، وكان الاستقلال المطلق متعذراً عملياً، فإن البديل النظري يتمثل في صياغة نموذج يمكن تسميته بـ "التوازن التفاعلي". ولا يقوم هذا النموذج على تقليل الاتصال وإنما على إعادة هندسته وضبطه. ويتأسس على إعادة تعريف العلاقة بين التحليل والسياسة بوصفها علاقة اعتماد متبادل منظم، لا علاقة تبعية أو انفصال.

في هذا الإطار، يصبح فصل الأدوار أهم من فصل القنوات؛ فالتواصل يبقى مفتوحاً، والحدود المهنية تظل واضحة. ويظل صانع القرار مستهلكاً للمنتج التحليلي دون أن يشارك في صياغته. كما أن تعددية التحليل -عبر آليات اعتراض داخلية، وتحليل بدائل، ومراجعات مستقلة- تقلل من خطر التجانس الإدراكي الذي أشارت إليه إيسنفيلد(57). كذلك فإن حماية الاستقلال المعرفي، كما يدعو مارين عند إعادة تعريفه للتسييس التحليلي، تقوم على التمييز بين التأثير بالسياق السياسي والانصياع له.

وفي ضوء ذلك، يتحول القرب من عامل ضغط محتمل إلى أداة اختبار؛ إذ يسمح بالتفاعل المباشر الذي يمكن من مساءلة الفرضيات، واختبار البدائل، وتصحيح سوء الفهم، بدل أن يكون آلية لفرض اتجاه مسبق. وهنا يتغير سؤال البحث من: "هل تم التسييس؟" إلى: "كيف صُممت العلاقة بين التحليل والقرار؟"

إعادة تأطير الإشكالية النظرية

تكشف هذه المناقشة أن ثنائية "قرب مع تسييس" و"استقلال مع نزاهة" ثنائية مبسطة لا تعكس تعقيد الواقع المؤسسي. فالقرب قد يفضي إلى تسييس صلب إذا غابت الضمانات، وقد يفضي في الوقت نفسه إلى استبصار أدق في ظل حوكمة رشيدة. كما أن الاستقلال قد يحمي التحليل، وقد يدفعه نحو العزلة عن دوائر التأثير عندما يتحول إلى انفصال مؤسسي.

وعليه، فإن فرضية القرب لا تسعى إلى إدانة التفاعل، وإنما إلى فهم شروطه البنيوية والمعرفية. وهي تفتح المجال لتحويل النقاش من سؤال أخلاقي معياري إلى سؤال مؤسسي تحليلي يركز على تصميم العلاقة، وآليات الضبط، والثقافة المهنية. وبهذا المعنى، لا تكمن المشكلة في القرب ذاته، وإنما في كيفية تنظيمه، كما لا تكمن في الاستقلال بوصفه قيمة مطلقة، وإنما في كيفية ممارسته داخل بيئة سياسية يصعب الانفصال عنها.

خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن تفسير تسييس الانتخابات يقتضي تجاوز المقاربات التقليدية التي حصرت الظاهرة في التدخل السياسي المباشر أو في سلوك الأفراد، والانتقال إلى تحليل العلاقة البنيوية والتفاعلية بين المحلل وصانع القرار. وفي هذا السياق، قدمت فرضية القرب إطاراً تفسيرياً يربط بين درجة القرب البنيوي والوظيفي والشخصي والإدراكي وبين أنماط التسييس المختلفة، موضحة أن التسييس لا يظهر في صورة واحدة، بل يتخذ أشكالاً متعددة تدرج من التسييس الصلب إلى التسييس الإدراكي تبعاً لطبيعة العلاقة بين التحليل والقرار. ومن ثم، فإن إسهام الدراسة لا يقتصر على إعادة تنظيم الأدبيات القائمة بل يمتد إلى تقديم نموذج تفسيري يفسر متى وكيف ولماذا تتخذ ظاهرة التسييس أنماطاً مختلفة.

كما بينت الدراسة أن العلاقة بين القرب والاستقلال أكثر تعقيداً من التصورات الثنائية التي تربط القرب بالتسييس والاستقلال بالنزاهة التحليلية. فالقرب قد يهيئ ظروفاً مواتية للتأثير السياسي إذا غابت الضمانات المؤسسية والمهنية، كما قد يسهم في تعزيز جودة التقدير وملاءمته لصنع القرار عندما يُنظم ضمن إطار واضح من الحوكمة وتوزيع الأدوار. وفي المقابل، يوفر الاستقلال حماية ضرورية للتحليل،

لكنه قد يفقد جزءاً من قيمته العملية إذا تحول إلى عزلة مؤسسية تفصل التقدير عن سياق استخدامه. وبذلك، تظهر أهمية البحث عن توازن تفاعلي يجمع بين التواصل الفعّال والحفاظ على الاستقلال المهني.

وتتمثل القيمة النظرية لفرضية القرب في نقل النقاش من التركيز على الفعل الفردي أو حالات الفشل المعزولة إلى تحليل تصميم العلاقة المؤسسية ذاتها، بما تشتمل عليه من هياكل تنظيمية، وأنماط تفاعل، وأطر إدراكية مشتركة. ويفتح هذا المنظور المجال أمام دراسات لاحقة لاختبار الفرضية في سياقات سياسية ومؤسسية مختلفة، ومقارنة أنماط التسييس بين أجهزة الاستخبارات المتنوعة، وتحليل أثر الحوكمة والثقافة التنظيمية في إدارة العلاقة بين القرب والاستقلال. ومن هذا المنطلق، تطرح الدراسة إطاراً تحليلياً يساعد على فهم التسييس الاستخباراتي بوصفه ظاهرة ديناميكية متعددة المستويات، تتشكل من تفاعل مستمر بين البنية المؤسسية والمعرفة والسلطة.

المراجع

- (1) Betts, Richard K. "Analysis, War, and Decision: Why Intelligence Failures Are Inevitable." *World Politics* 31, no. 1 (1978): 61–89.
- (2) Rovner, Joshua. "Politicization and the Intelligence Community." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* 26, no. 1 (2013): 55.
- (3) Jervis, Robert. *Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010, 21–41.
- (4) Heuer, Richard J., Jr. *Psychology of Intelligence Analysis*. Washington, DC: CIA Center for the Study of Intelligence, 1999, 134.
- (5) Kent, Sherman. *Strategic Intelligence for American World Policy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949, 167.
- (6) Lowenthal, Mark M. *Intelligence: From Secrets to Policy*. 8th ed. Washington, DC: CQ Press, 2022, 226.
- (7) Betts, Richard K. *Enemies of Intelligence: Knowledge and Power in American National Security*. New York: Columbia University Press, 2007, 68.

- (8) Bar-Joseph, Uri. *The Politicization of Intelligence: A Comparative Study*. London: Routledge, 2016, 38.
- (9) Rovner, Joshua. *Fixing the Facts: National Security and the Politics of Intelligence*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011, 84.
- (10) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 185.
- (11) Betts, Richard K. "Analysis, War, and Decision: Why Intelligence Failures Are Inevitable." *World Politics* 31, no. 1 (1978): 75.
- (12) Jervis, Robert. *Why Intelligence Fails*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010, 41.
- (13) Heuer, Richard J., Jr. *Psychology of Intelligence Analysis*. Washington, DC: CIA Center for the Study of Intelligence, 1999, 111.
- (14) Pillar, Paul R. *Intelligence and U.S. Foreign Policy*. New York: Columbia University Press, 2011, 48.
- (15) Rovner, Joshua. "Politicization and the Intelligence Community." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* 26, no. 1 (2013): 67.
- (16) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 181.
- (17) Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976, 72.
- (18) Bar-Joseph, Uri. *The Politicization of Intelligence: A Comparative Study*. London: Routledge, 2016, 350.
- (19) Hastedt, Glenn. "The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* 8, no. 1 (1995): 46.
- (20) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." *Intelligence and National Security* 33, no. 4 (2018): 509.

- (21) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 382.
- (22) Hastedt, Glenn. "The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* 8, no. 1 (1995): 46.
- (23) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 382.
- (24) Bar-Joseph, Uri. *The Politicization of Intelligence: A Comparative Study*. London: Routledge, 2016, 372.
- (25) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." *Intelligence and National Security* 33, no. 4 (2018): 525.
- (26) Rovner, Joshua. "Intelligence and Strategic Surprise." *Journal of Strategic Studies* 31, no. 4 (2008): 576.
- (27) Dahl, Erik J. *Intelligence and Surprise Attack*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2013, 6.
- (28) Woodard, Nathan. "Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization." *Intelligence and National Security* 28, no. 1 (2013).
- (29) Hastedt, Glenn. "The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* 8, no. 1 (1995): 46.
- (30) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 382.
- (31) Rovner, Joshua. "Intelligence and Strategic Surprise." *Journal of Strategic Studies* 31, no. 4 (2008): 576.
- (32) Dahl, Erik J. *Intelligence and Surprise Attack*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2013, 10.

- (33) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." *Intelligence and National Security* 33, no. 4 (2018): 509.
- (34) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 181.
- (35) Rovner, Joshua. *Fixing the Facts: National Security and the Politics of Intelligence*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011, 84.
- (36) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." *Intelligence and National Security* 33, no. 4 (2018): 428.
- (37) Bar-Joseph, Uri. *The Politicization of Intelligence: A Comparative Study*. London: Routledge, 2016, 22.
- (38) Woodard, Nathan. "Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization." *Intelligence and National Security* 28, no. 1 (2013).
- (39) Ibid.
- (40) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 382.
- (41) Bar-Joseph, Uri. *The Politicization of Intelligence: A Comparative Study*. London: Routledge, 2016, 372.
- (42) Woodard, Nathan. "Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization." *Intelligence and National Security* 28, no. 1 (2013).
- (43) Ibid.
- (44) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 382.
- (45) Rovner, Joshua. "Intelligence and Strategic Surprise." *Journal of Strategic Studies* 31, no. 4 (2008): 551.

- (46) Woodard, Nathan. "Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization." *Intelligence and National Security* 28, no. 1 (2013).
- (47) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." *Intelligence and National Security* 33, no. 4 (2018): 509.
- (48) Ibid.
- (49) Marrin, Stephen. "Rethinking Analytic Politicization." *Intelligence and National Security* 27, no. 6 (2012): 822.
- (50) Rovner, Joshua. "Intelligence and Strategic Surprise." *Journal of Strategic Studies* 31, no. 4 (2008): 551.
- (50) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." *Intelligence and National Security* 33, no. 4 (2018): 509.
- (51) Marrin, Stephen. "Rethinking Analytic Politicization." *Intelligence and National Security* 27, no. 6 (2012): 806.
- (52) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 370.
- (53) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." *Intelligence and National Security* 33, no. 4 (2018): 512.
- (54) Bar-Joseph, Uri. *The Politicization of Intelligence: A Comparative Study*. London: Routledge, 2016, 360.
- (55) Hastedt, Glenn. "The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* 8, no. 1 (1995): 38.
- (56) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 375.

(57) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." *Intelligence and National Security* 28, no. 2 (2013): 370.

من إصدارات المركز



للباب

لدراسات الاستراتيجية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان
وادي السيل، الدوحة، قطر
صندوق البريد: 23123

للتواصل
lubab@aljazeera.net
هاتف: +974 40158384
فاكس: +974 44831346

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات